جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

عطف الاسم على الفعل والعكس بين الجواز والمنع دراسة نحوية وصفية

الدكتور

محمد رشاد عبد السلام المسيني

مدرس العلوم اللغوية بكلية التربية جامعة دمنهور
جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الحادي عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

عطف الاسم على الفعل والعكس بين الجواز والمنع
دراسة نحوية وصفية

محمد رشاد عبد السلام المسيني
قسم العلوم اللغوية بكلية التربية جامعة دمنهور ـ جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني : m_rashad_ar@edu.dmu.edu.eg

الملخص

تعالج الدراسة إحدى مشكلات الخروج عن النمط المعياري في عطف النسق؛ إذ تعرض لمسألة عطف الاسم على الفعل والعكس، تلك المسألة التي شغلت اهتمام النحاة فاختلفت آراؤهم فيها بين مجيز لهذا العطف ومانع له فجاء عنوانها:(عطف الاسم على الفعل بين الجواز والمنع)

وتبين الدراسة موقف النحاة من مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس، وتوضح الأصول التي اعتمدوا عليها في تبرير المغايرة بين المتعاطفين والنكتة في هذه المغايرة، كذا تناقش حجج المجيزين لعطف الاسم على الفعل والعكس وحجج المانعين لتلك المسألة.

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن مذاهب النحاة في مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس، وتوضيح الأصول النحوية لكل مذهب ومناقشتها واستقراء الشواهد والأدلة وتحليلها للوقوف على رأي مدعوم بالدليل في تلك المسألة .

أما عن منهج البحث فقد انتهجت في هذه الدراسة المنهج

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوصفي التحليلي القائم على تتبع مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس في كتب النحو والتفاسير اللغوية ، مع تحليل الشواهد وتفسيرها في ضوء الدرس النحوي

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اختلاف النحاة في مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس على ثلاثة مذاهب؛ فمنهم من أجاز عطف الاسم على الفعل والعكس، وهو مذهب جمهور النحاة، ومنهم من أجاز عطف الفعل على الاسم ولم يجز العكس، ومنهم من لا يجيز عطف الاسم على الفعل ولا العكس .

الكلمات المفتاحية : عطف – الاسم – الفعل – الجواز– المنع .

The Conjunction of the Noun to the Verb and Vice Versa between Permissibility and Prohibition Descriptive grammar study

Muhammad Rashad Abdel Salam Al-Messini
Lecturer of Linguistics, Faculty of Education, Damanhour University.
Email: m_rashad_ar@edu.dmu.edu.eg

Abstract

The present study addresses one of the problems of deviating from the normative pattern in the sequential coordination. This study hence deals with the issue of the conjunction of the noun with the verb and vice versa. Such an issue has been of great interest to grammarians, so their opinions have differed between permissible and prohibitive for this conjunction. Consequently, the title of this study came as "The Conjunction of the Noun to the Verb and Vice Versa between Permissibility and Prohibition"

The study shows the position of grammarians on the issue of the conjunction of the noun to the verb and vice versa, and clarifies the fundamentals they relied on in justifying the contrast between the conjunctions and the accurate matter in this contrast. In addition, the study discusses the arguments of proponents who permit the conjunction of the noun to the verb and vice versa. It also examines the arguments of opponents who prohibit this issue .

The study aims to reveal the grammarians' doctrines in the issue of the conjunction of the noun with the verb and vice versa, clarifying the grammatical principles of each doctrine, discussing them, extrapolating the evidence and analyzing them to find an opinion supported by evidence in that issue.

As for the research method, in this study, the researcher employs the descriptive analytical approach based on tracing the issue of the conjunction of the noun with the verb

and vice versa in the books of grammar and linguistic interpretations, with the analysis and interpretation of the evidence in the light of the grammatical lesson.

The study has reached several results, the most important of which are: the grammarians differ in the issue of the conjunction of the noun with the verb and vice versa for three schools of thought; some of them permitted the conjunction of the noun to the verb and vice versa, which is the doctrine of the majority of grammarians. Additionally, some of them permitted the conjunction of the verb to the noun and did not permit the opposite. Last, the third school did not permit the conjunction of the noun to the verb or vice versa.

Keywords: Conjunction - Noun - Verb - Permissibility – Prohibition .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي علمنا بفضله ومنِّه ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا وعلى كثير من عباده عظيمًاعظمًا يليق بجلاله وسلطانه، وأصلي على المبعوث إلى العالمين بلسانٍ عربيّ مبين محمدٍ نبيه الأمين وأسلم تسليمًا كثيرًا أما بعدُ؛

فإن المعيارية هي المنهج الذي سار عليه علماء العربية في تقعيد اللغة؛ لكونه يرمي إلى الحفاظ على سلامة اللغة من براثن التغيير، واعتماده في ذلك على الاستعمال اللغوي الذي يرسم معايير الصواب والخطأ في محاولة لصب تلك المعايير في قالب لغوي يحفظ للغة سلامتها؛ لذا تجد النحاة يقبلون كل ما جاء موافقًا لقواعدهم، ويعملون الفكر فيما خالف تلك القواعد حتى يستقيم لهم مسار التقعيد الذي ألفوه.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعالج الدراسة التي بين يدي القارئ إحدى مشكلات الخروج عن النمط المعياري في عطف النسق؛ إذ تعرض لمسألة عطف الاسم على الفعل والعكس، تلك المسألة التي شغلت اهتمام النحاة فاختلفت آراؤهم فيها بين مجيز لهذا العطف ومانع له فجاء عنوانها:(عطف الاسم على الفعل بين الجواز والمنع)

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- هل يجوز عطف الاسم على الفعل والعكس؟ وما موقف النحاة من تلك المسألة ؟

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- ما الأصل الذي اعتمد عليه المجيزون في تبرير المغايرة بين المتعاطفين؟

٣- ما النكتة في هذه المغايرة؟

٤- ما حجة المجيزين لعطف الاسم على الفعل والعكس ؟ وما حجة المانعين لتلك المسألة؟

٥- أيهما المؤول الاسم أم الفعل؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- الكشف عن مذاهب النحاة في مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس

٢- توضيح الأصول النحوية لكل مذهب ومناقشتها.

٣- استقراء الشواهد والأدلة وتحليلها.

٤- الوقوف على رأي مدعوم بالدليل في تلك المسألة .

منهج البحث:

انتهجت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس في كتب النحو والتفاسير اللغوية ، مع تحليل الشواهد وتفسيرها في ضوء الدرس النحوي .

الدراسات السابقة :

استفاد البحث من دراسات القدماء لباب العطف وهي دراسات كثيرة، وتجدر الإشارة إلى أن عطف الاسم على الفعل والعكس بين الجواز والمنع

لم تفرد له دراسة، غير أن ثمة دراسة بعنوان العدول في العطف وأثره في الدلالة دراسة في القرآن الكريم ، للدكتور/محمد شكري خليل السيد، وهي بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد الثالث والثلاثون- المجلد السابع الإصدار الثاني أكتوبر١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م، وفيها تناول الباحث مسألة العدول في عطف الاسم و الفعل وأثره في الدلالة في القرآن الكريم، والدراسات السابقة تسير في اتجاه يختلف عن مجال دراستنا لموضوع البحث سواء في المنهج أو في مادة الدراسة.

ما تضيفه الدراسة:

تأتي جدة هذا الموضوع من كونه يقدم طرحًا لمسألة عطف الاسم على الفعل والعكس من خلال تتبع آراء النحاة في هذا الشأن مع استقراء الشواهد من القرآن والشعر والنثر، و تقديم التوجيه النحوي له من خلال الوقوف على توجيهات النحاة وآرائهم في تلك المسألة.

مكونات البحث :

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث وتمهيد بين مقدمة و خاتمة ، ثم ثبت بالمصادر والمراجع ،**أما المقدمة** : فهي ما نحن بصددها، نتعرض فيها إلى :

موضوع البحث ، وأهميته ،، والهدف من دراسته ، والمنهج المُتبَع في الدراسة ، والدراسات السابقة ،ومادة الدراسة.**وأما التمهيد** فجعلته للحديث عن مفهوم العطف لغةً واصطلاحًا، أما المباحث فجاءت على النحو الآتي:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول: مذهب جواز عطف الاسم على الفعل والعكس، تناولت فيه الشروط التي وضعها النحاة المجيزون لصحة عطف الاسم على الفعل والعكس، ومسوغات هذا العطف مع تحليل الشواهد التي تدعم هذا المذهب وقد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

١- عطف الفعل على اسم مؤول بالفعل .

٢- عطف الفعل على اسم (مصدر) .

٣- عطف الفعل على اسم غير مصدر .

المبحث الثاني :مذهب جواز عطف الفعل على الاسم دون العكس، تناولت فيه ذكر أصحاب هذا المذهب، والأصل الذي اعتمدوا عليه في تسويغ المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليهن مع توضيح مسوغات هذا العطف عند أصحابه، وتحليل الشواهد التي استشهدوا بها.

المبحث الثالث: مذهب المنع المطلق لعطف الاسم على الفعل و العكس، ذكرت فيه أصحاب هذا المذهب، وناقشت الأصول التي اعتمدوا عليه في منع عطف الاسم على الفعل والعكس.

الخاتمة : بينت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم أردفت ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته، واللهَ أسأل التوفيق والسداد ، والحمد لله رب العالمين.

مفهوم العطف

لغةً: جاء في مقاييس اللغة : " العين والطاء والفاء أصل واحدٌ صحيح يدل على انثناء وعياج [١] ، يقال عطفت الشيء إذا أملته وانعطف إذا انعاج " [٢].

واصطلاحًا: معنى العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وأصله الميل ، كأنه أُميل به إلى حيز الأول ، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب [٣] والعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين [٤] والأصل في العطف عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، قال ابن جني : " واعلم أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال ، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان ، تقول : قام زيدٌ وعمرو ؛ لأن القيام يصح من كل واحد منهما ، ولا نقول : مات زيدٌ والشمس ؛ لأن الشمس لا يصح موتها ، ونقول : قام زيدٌ وقعد ؛ لاتفاق زمانيهما ، ولا نقول : يقوم زيدٌ وقعد ؛ لاختلاف زمانيهما" [٥].

وما تقدم هو مذهب جمهور النحاة ، غير أنهم اختلفوا في مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : جواز عطف الاسم على الفعل والعكس .

المذهب الثاني : جواز عطف الفعل على الاسم وعدم جواز العكس .

المذهب الثالث : لا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا العكس .

---

(١) العياج : الرجوع إلى ما كنت عليه ، اللسان : (عيج) .

(٢) مقاييس اللغة ، ابن فارس (عطف) ٣٥١/٤ .

(٣) يقال : ثغر نسق : إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد " ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش ٢٧٦/٢ .

(٤) السابق ٢٧٦/٢ .

(٥) اللُّمع في العربية ، ابن جني ص٧٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول

المذهب الأول: جواز عطف الاسم على الفعل والعكس

أجاز جمهور النحاة عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم بشروط:

١- إذا صحَّ تأويل أحدهما ليوافق الآخر في المعنى :

اشترط النحاة لصحة عطف الاسم على الفعل والعكس أن يتحد جنس المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، ذهب إلى ذلك ابن مالك[١] (ت: ٦٧٢هـ) وابن عقيل[٢] (ت: ٧٦٩هـ) وأبو حيان [٣] (ت: ٧٤٥هـ) وأبو عبد الله السلسيلي [٤] (ت: ٧٧٠هـ) والسيوطي [٥] (ت: ٩١١هـ) والأشموني [٦] (ت: ٩٢٩هـ) والصبان [٧] (ت: ١٢٠٦هـ) .ومثاله قول الشاعر(من الرجز):

يـــارُبَّ بَيْضَـــاءَ مِـــنَ العَـــوَاهِجِ أُمَّ صَـــبِيٍّ قَـــدْ حَبَـــا أَوْدَارِجِ[٨]

(١) شرح التسهيل ، ابن مالك ٢٣٦/٣ ، ٢٤٠/٣ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ٤٧٧/٢ .
(٣) التذييل والتكميل ، أبو حيان الأندلسي ٢٠٥/١٣ ، وارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤ .
(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٧٩٧/٢ .
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٧١/٥ .
(٦) شرح الأشموني ٤٣٣/٢ .
(٧) حاشية الصبان ١٧٨/٣ .
(٨) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ برواية :أم الصبيّ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٧٢/٣ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، شرح ابن الناظم ص٣٩١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٥/١٣ ،وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٠٣٥/٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٣٩٤/٣ ، الدر المصون ٥٨/٥، وشفاء العليل ٧٩٨/٢ ، =

حيث عطف اسم الفاعل (دارج) على الفعل الماضي (حبا) على اختلاف بين النحاة فى تأويل المخالف في العطف؛ فذهب ابن مالك وتبعه ابن الناظم إلى أن (دارج) مؤول بالفعل درج [١] أي سهُل تأويل الاسم بالفعل ، وذهب أبو حيان [٢] والمرادي [٣] والسمين الحلبي [٤] وبدر الدين العيني [٥] والأشموني [٦] والصبان [٧] إلى أن الفعل (حبا) مؤول باسم الفاعل (حابٍ).

٢- أن يكون في الاسم معنى الفعل :

أجاز النحاة عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل بشرط أن يكون في الاسم معنى الفعل [٨] ذكر الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) أنه لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال ، ويعطي معنى الفعل اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض اعتبارًا بالمشاركة في المعنى فأخرجها الناظم –

= المقاصد الشافية للشاطبي ١٨٨/٥ ، شرح الشواهد الكبرى للعيني ١٦٥٦/٤ ، والتصريح على التوضيح للأزهري ١٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٣/٢ ، خزانة الأدب ١٤٢/٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٨/٣ .

اللغة : العواهج : جمع عوهج ، وهي المرأة الطويلة العنق، حبا : زحف ، دارج : قارب بين خطاه لكونه طفلاً لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على العَدو والمشي : ينظر: شرح الشواهد الكبري ١٦٥٧/٤ .

(١) شرح الكافية ١٢٧٣/٣ ، شرح ابن الناظم ص٣٩٢ .

(٢) التذبيل والتكميل ٢٠٧/١٣ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٥/٣ .

(٤) الدر المصون ٥٨/٥ .

(٥) شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٧/٤ .

(٦) شرح الأشموني ٤٣٣/٢ .

(٧) حاشية الصبان ١٧٨/٣ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٣٥٣/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقصد ابن مالك – من قاعدة الامتناع إلى قاعدة الجواز [١] قال ابن مالك :

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً وعكسا استعمل تَجِدْهُ سَهْلاً[٢]

يعني أن الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل ، والعكس قد يعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل [٣]. والمقصود بالاسم المشابه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول ، فقد أشار الفراء (ت: ٢٠٧هـ) والزجاج (ت: ٣١١هـ) إلى أن العرب تجعل الفعل المضارع واسم الفاعل مجتمعين في عطوف الكلام [٤] ؛ لمضارعة يفعل فاعل [٥] لذا أجاز الرفع والنصب لقوله تعالى ﴿ لَاهِيَةً ﴾ من الآية الكريمة : ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾[٦] عطفًا على قوله ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ قال : " ولو رفعت (لاهية) تتبعها يلعبون كان صوابًا ؛ كما تقول : " عبد الله يلهو ولاعبٌ " [٧].

وذهب أبو على الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) إلى أن كل واحدٍ من المضارع واسم الفاعل يعطف على الآخر لتشابهما [٨] وكان من ثمار هذا التشابه

---

(١) المقاصد الشافية ، الشاطبي ١٨٧/٥ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ١٣٨ ، شرح ابن الناظم ٣٩١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ١٢٧١/٣ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣٩٤/٣ ، شرح الأشموني ٤٣٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٥٢/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ، الفراء ٢١٣/١ .

(٥) فى معاني القرآن للزجاج " لمضارعه بفعل فاعل " وهذا تصحيف مخالف لظاهر المعنى والصحيح ما أثبته ، ينظر معاني القرآن للزجاج ٤١٢/١ .

(٦) الأنبياء:٣ .

(٧) معاني القرآن ١٩٨/٢ .

(٨) كتاب الشعر ، أبو علي الفارسي ٤٢٧/١ ، المسائل البصريات ٤٣٥/١ .

أو المضارعة بين اسم الفاعل والفعل المضارع أن استحق المضارع الإعراب ، واستحق اسم الفاعل الإعمال ، قال ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) :" عطف اسم الفاعل على " يَفْعَلُ " وعَطف " يَفْعَلُ " على اسم الفاعل جائز ؛ لما بينهما من المضارعة التى استحق بها " يَفْعَلُ " الإعراب ، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال ، وذلك جريان اسم الفاعل على " يَفْعَلُ " ونقل " يفْعَلُ " من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصص [١] كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرَّف [٢].

وعليه فمسوغ عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل واسم المفعول هو ما بين هذه المشتقات والفعل المضارع من التقارب ، قال ابن الشجري : " وليس من حق الفعل أن يعطف على الاسم ولا حق الاسم أن يعطف على الفعل ، ولكن ساغ ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول لما بينهما وبين الفعل من التقارب بالاشتقاق والمعنى ، ولذلك عملا عمله " [٣] .

٣- أن يصح وقوع الفعل في موضع الاسم والاسم في موضع الفعل، فقد حدد النحاة المواضع التى يقع فيها الاسم موضع الفعل، والمواضع التى يقع فيها الفعل موضع الاسم فذهبوا إلى أن :

أ- الموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم

---

(١) لما كان الاستقبال في المضارع موضوع بالاشتراك بينه وبين الحال افتقر إلى قرينة تخلصه للاستقبال ... فجعلت السين لتقريب المستقبل من الحال ، وصارت مقابلة لـ " قد " وتكون " سوف " دالة على الاستقبال ينظر : جواهر الأدب ، علاء الدين الإربلي ص٥٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٠٤/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللام [١] كقولك : " جاءني الضاربُ وقام " ، و " قام زيدٌ الذي ضرب وقائم " [٢]. فإذا لم يصح وقوع أحدهما في موضع الآخر لم يجز العطف ، فلا يقال : " سيتحدث زيدٌ وضاحك " ؛ لأن ضاحكًا لا يقع موقع (يتحدث) في هذه المسألة من حيث لا يلي الاسم السين ؛ لأنها من خصائص الفعل[٣] كذلك لا يصح العطف في نحو : " مررت بجالسٍ ويتحدث " لأن حرف الجر لايليه الفعل[٤] .

كذلك لا يجيز ابن الشجري عطف اسم الفاعل على الماضي لانتفاء المضارعة بينهما إلا إذا قُرب الماضي من الحال بـ (قد) فيجوز العطف ، قال : " فإن عطفت اسم الفاعل على (فَعَلَ) لم يجز ؛ لأنه لا مضارعة بينهما ، فإن قربّت (فَعَلَ) إلى الحال بقد ، جاز عطف اسم الفاعل عليه ... فإن كان اسم الفاعل بمعنى فعل جاز عطف الماضي عليه " [٥] وسيأتي لشواهده ذكر وتفصيل في موضعه من البحث.

ب- الموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبرًا لذي خبر ، أعني خبرًا لمبتدأ ، أو لكان وأخواتها ، أو لأنَّ وأخواتها ، أو لـ "ما" أو حالاً لذي حال ، أو صفة لموصوف ، أو في موضع المفعول الثاني لـ "ظننت " أو الثالث من باب " أعلمت " [٦] من ذلك قولك : " زيدٌ يتحدث

(١) فى شرح جمل الزجاجي : " وقعا في صفة الألف واللام ، وهذا من التصحيف والصحيح ما أثبته ، ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢١١/١ .
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١١/١ .
(٣) أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ .
(٤) السابق ٤٣٨/٢ .
(٥) السابق ٤٣٨/٢ .
(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١١/١ . وينظر : امالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ .

وضاحكٌ " ، و " زيدٌ ضاحكٌ ويتحدث " لأن كل منهما يقع خبرًا للمبتدأ ... وكذلك : " مررت برجلٍ ضاحكٍ ويتحدث " ، و" برجلٍ يتحدث وضاحكٍ " لأن يفعل مما يوصف به النكرات [١].

ج – لا يكون الفعل في تأويل الاسم إلا على تقدير حذف (أنْ) وإرادة معناها من غير إبقاء عملها وباب ذلك الشعر [٢] وسيأتى تفصيل لهذه المسألة في موضعها من البحث .

شواهد عطف الاسم على الفعل :

١– قوله تعالى : ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [٣].

ذهب ابن مالك إلى أن قوله : (مخرج) معطوف على قوله (يخرج) من عطف الفعل على الاسم لكون الاسم (مخرج) مشابهًا للفعل (يخرج) لأنه اسم الفاعل [٤] ، وجاز العطف هنا لسهولة تأوّل المخالف بموافق [٥] ، فيُؤول "مخرج" بـ "يخرج" لتقارب المعنى بين الفعل المضارع " يخرج" واسم الفاعل "مخرج" [٦] ويرى الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) أن قوله : (مخرج)

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢ .
(٢) التذبيل والتكميل ٢٠٧/١٣ .
(٣) الأنعام : ٩٥ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ١٢٧/٣ ، وما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/٣ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٧٩٧/١ ، البحر المحيط ١٨٩/٤ ، التذبيل والتكميل ٢٠٥/١٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٧/٢ ، همع الهوامع ٢٧١/٥ .
(٥) شرح التسهيل ٢٤٠/٣ .
(٦) شرح ابن الناظم ص٣٩١ ، شرح التصريح ١٥٣/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معطوف على قوله : " فالق الحب والنوى " لا على الفعل (يخرج) وعليه تكون جملة (يخرج) جملة مبيّنة لقوله (فالق الحب والنوى) ؛ لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحي من الميت ؛ لأن النامي في حكم الحيوان [١].

وحجة من عطف (مخرج) على فالق أن عطف الاسم على الاسم أولى[٢] لما فيه من التوافق بين المتعاطفين . ويرى الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) جواز عطف (مخرج) على " يخرج" أو على (فالق) ولكل منهما مرجحان ، فمرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء ومقابله ، ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين.[٣] غير أن ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) التمس دليلاً يرجح عطف (مخرج) على الفعل (يخرج) هو مجيء قوله تعالى : ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [٤] بالفعل فيهما يدل على خلاف قول الزمخشري [٥].ووجه السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) قوله : " مخرج" توجيهين مبنيين على توجيه محل جملة (يخرج) من الإعراب ؛ حيث قدر لجملة (يخرج) تقديرين : الأول : أنها جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، والثاني : أنها في موضع رفع خبرًا ثانيًا لـ (إنَّ) [٦].

---

(١) الكشاف ٣٧٤/٢ ، وما بعدها .
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢٧٤/٦ .
(٣) شرح التصريح ١٥٣/٢.
(٤) الروم : ١٩ .
(٥) مغني اللبيب ٢٧٤/٦ .
(٦) الدر المصون ٥٧/٥ .

أما الوجه الأول : إذا نظرنا إلى جملة (يخرج) على أنها استئنافية أو اعتراضًا على جهة البيان لما قبله من معنى الجملة [١] فيكون قوله (مخرج) معطوفًا على قوله : (فالق الحب والنوى) وموافقًا بذلك رأي الزمخشري ، والمعنى : " إن الله فالق الحب ومخرج " أخبر عنه سبحانه بهذين الخبرين"[٢].

وأما الوجه الثاني: فأن يكون قوله تعالى : " مخرج " معطوفًا على "يخرج" وهنا يتساءل السمين الحلبي عن كيفية التأويل ليصح مسار الإعراب فهل يُجعل الفعل في تأويل الاسم ليصح عطف اسم الفاعل عليه ، أو يُجعل الاسم بتأويل الفعل ليصح عطفه عليه [٣] احتمالان ذكرهما السمين بناءً على توجيه جملة (يخرج) وبيانهما كالآتي :

إن قلنا فى قوله (يخرج) أنه مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم فيرد الاسم إلى معنى الفعل ، فكأن مخرجًا في قوة (يخرج)[٤] وعليه فالمعنى– والله أعلم– إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي" وهذا التأويل موافق لما قاله ابن هشام لكونه له نظير في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [٥] بالفعل فيهما كما تقدم.

---

(١) الدر المصون ٥٧/٥ .
(٢) السابق ٥٧/٥ .
(٣) السابق ٥٧/٥ .
(٤) السابق ٥٧/٥ .
(٥) الروم :١٩، واختار ابن المنيّر (ت: ٦٨٣هـ) كونه معطوفًا على يخرج ، قال : " وقد وردًا جميعًا بصيغة المضارع كثيرًا وهو دليل على أنهما توأمان مقترنان ... فالوجه والله تعالى أعلم أن يقال : كان الأصل أن يؤتى بصيغة اسم الفاعل أسوة أمثاله فى الآية إلا أنه عدل عن ذلك إلى المضارع في هذا الوصف وحده إرادة لتصور إخراج الحي من الميت =

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإن قلنا فى (يخرج) إنه خبر ثانٍ لـ (إنّ) فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثانٍ ، فلذلك عطف عليه اسم صريح [١] والمعنى : " إن الله فالق الحب مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي " .

٢- قول الشاعر (من الرجز):

بـــاتَ يُعَشِّـــيهَا بِعَضْـــبٍ بَـــاتِرٍ يَقْصِـــدُ فِي أَسْـــوُقِها وجـــائِرِ [٢]

= واستحضاره في ذهن السامع وذلك إنما يتأتى بالمضارع دون اسم الفاعل ... ولاشك أن إخراج الحي من الميت أظهر في القدرة من عكسه وهو أول الحالين والنظر أول ما يبدأ فيه ثم القسم الآخر ثانٍ عنه " ينظر:روح المعاني للألوسي ٢٢٦/٧ وما بعدها ، وعلى هدي من هذا المعنى ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن قوله (يخرج الحي) جاء بصيغة الفعل لأن من أبرز صفات الحي الحركة والتجديد والفعل دال على هذا المعنى ، وجاء بـ (مخرج الميت من الحي) على الاسم لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت ، ينظر : معاني النحو ٢٦٧/٣ وما بعدها .

(١) الدر المصون ٥٨/٥ .

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة بسبع روايات على النحو الآتي :

١- بات يعشيها بعضب باترٍ ، في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٢٧/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٢٧٢/٣ ، شرح ابن الناظم ص٣٩٢ ، شرح الرضي ٣٥٤/٢ ، شرح الأشموني ٤٣٣/٢ ، خزانة الأدب ١٤٠/٥ ، حاشية الصبان ١٧٨/٣ .

٢- بات يُغشيها بعضب باترٍ ،بالغين المعجمة في : أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٢/١ ، البحر المحيط ١٨٩/٤ ، الدر المصون ٥٨/٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٧/٢ .

٣- بات يعشيها بسيف باترٍ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ٤٥١/٢ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ،

٤- بات يغشيها بسيف باترٍ ، في شفاء العليل ٩٧٨/٢ .

٥- بات يعيشها بعضب باترٍ ، معاني القرآن للزجاج ٤١٢/١ .

٦- بت أعشيها بعضب ، معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٠٢ .

٧- بات يغشيها بعضب باترٍ يعدل فى أَسْوُقِها ، المقاصد الشافية للشاطبي ١٨٨/٥ . =

والشاهد في البيت قوله : يقصد في أسوقها وجائر " حيث عطف اسم الفاعل (جائر) على الفعل المضارع (يقصد) ومسوغ هذا العطف عند جمهور النحاة مضارعة يفعل لفاعل [١] ، فالعرب تجعل المضارع واسم الفاعل إذا كانا في عطوف مجتمعين في الكلام [٢] .

ولكي يستقيم هذا العطف لابد من تأويل على مذهب جمهور النحاة ، وعليه فنحن بإزاء تأويلين ، إما تأويل الفعل المضارع باسم الفاعل ، وإما تأويل اسم الفاعل بالمضارع ، فعلى التأويل الأول يكون المعنى : قاصدٍ في أسوقها وجائر " ، ذهب إلى ذلك القزاز القيرواني[٣] (ت: ٤١٢هـ) وابن عصفور[٤] (ت: ٦٦٩هـ) وأبو حيان [٥] (ت: ٧٤٥هـ) والسمين الحلبي [٦] والأشموني[٧] (ت:٩٢٩هـ) والصبان[٨] (ت: ١٢٠٦هـ) وعلى التأويل الثاني

= اللغة : يُعشيها بالعين المهملة أي يطعمها العَشاء بالفتح ، ويغيشها بالغين المعجمة من الغِشاء كالغطاء ... أي يشملها ويُعمها ، والعضب من أسماء السيف لذا وصفه بباتر ، أي السيف الذي يستأصل بالقطع ، والأسوق جمع ساق ، ينظر خزانة الأدب ١٤١/٥ ، ١٤٢ ، وجائر من جار فى حكمه إذا ظلم، والبيت يصف رجلاً كريمًا بادر بعقر إبله لضيوفه فمرة يقتصد وأخرى يجور ، قال البغدادي : هو على التوزيع أي يقصد في أسوق إبل تستحق العقر كالنيِّب ويجور في أسوق إبلٍ لا تستحق العقر كالحوامل وذوات الفصال (خزانة الأدب ١٤٢/٥) .

(١) معاني القرآن للزجاج ٤١٢/١ ، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٢٧/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥١/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٠٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢١٢/١ .

(٥) البحر المحيط ٢٩٧/٨ .

(٦) الدر المصون ٥٨/٥ .

(٧) شرح الأشموني ٤٣٣/٢ .

(٨) حاشية الصبان ١٧٩/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يكون المعنى : " يقصد في أسوقها ويجورُ " وإليه ذهب ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) قال : " وإنما ساغ ذلك في هذا الضرب من الأسماء لصحة تقدير الاسم بالفعل ... فالتقدير : يقصد في أسوقها ويجور " [١] ووافقه ابن مالك[٢] وابن الناظم (ت: ٦٨٦هـ) [٣] والرضي الإستراباذي [٤] (ت: ٦٨٨هـ)، وبدر الدين العيني[٥] (ت: ٨٥٥هـ) والبغدادي[٦] (ت: ١٠٩٣هـ) .

٣- قول الشاعر(من الرجز):

يـــارُبَّ بَيْضَـــاءَ مِـــنَ العَـــوَاهِجِ أُمَّ صَـــبِيٍّ قَـــدْ حَبَـــا أَوْ دَارِجِ [٧]

الشاهد فيه عطف اسم الفاعل (دارج) على الفعل الماضي (حبا) علـــى

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٣ .

(٢) شرح الكافية ١٢٧٣/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم ص٣٩٢ .

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٣٥٤/٢ .

(٥) المقاصد النحوية المسمى شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٧/٤ .

(٦) خزانة الأدب ١٤١/٥ .

(٧) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ برواية :أم الصبيّ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٧٢/٣ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، شرح ابن الناظم ص٣٩١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٥/١٣ ،وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٠٣٥/٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٣٩٤/٣ ، الدر المصون ٥٨/٥، وشفاء العليل ٧٩٨/٢ ، المقاصد الشافية للشاطبي ١٨٨/٥ ، شرح الشواهد الكبرى للعيني ١٦٥٦/٤ ، والتصريح على التوضيح للأزهري ١٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٣/٢ ، خزانة الأدب ١٤٢/٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٨/٣ .

اللغة : العواهج : جمع عوهج ، وهي المرأة الطويلة العنق، حبا : زحف ، دارج : قارب بين خطاه لكونه طفلاً لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على العَدو والمشي : ينظر: شرح الشواهد الكبري ١٦٥٧/٤ .

اختلاف بين النحاة فى تأويل المخالف في العطف؛ فذهب ابن مالك وتبعه ابن الناظم إلى أن (دارج) مؤول بالفعل درج [١] واختار الشاطبي في عطف اسم الفاعل على الفعل تأويل الاسم بالفعل قال : " وعطف الاسم المذكور على الفعل سائغ لسهولة الخطب فيه ؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل ، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعلٍ " [٢].

وذهب أبو حيان [٣] والمرادي [٤] والسمين الحلبي [٥] وبدر الدين العيني [٦] والأشموني [٧] والصبان [٨] إلى أن الفعل (حبا) مؤول باسم الفاعل (حابٍ) وحجتهم فى ذلك أن الفعل (حبا) في موضع النعت لـ " صبيّ " وأصل النعت أن يكون اسمًا [٩] قال المرادي : " ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد ، بل الظاهر أن " حبا " مؤول بحابٍ" .[١٠] ويرى الأزهري (ت: ٩٠٥) أن مسوغ عطف (دارج) على (حبا) سهولة تأوّل أحدهما بالآخر ، فيؤول (دارج) بـ " دَرَج " ، أو يؤول (حَبَا) بـ " حابٍ " [١١].

---

(١) شرح الكافية ١٢٧٣/٣ ، شرح ابن الناظم ص٣٩٢ .
(٢) المقاصد الشافية ١٨٧/٥ .
(٣) التذبيل والتكميل ٢٠٧/١٣ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٥/٣ .
(٥) الدر المصون ٥٨/٥ .
(٦) شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٧/٤ .
(٧) شرح الأشموني ٤٣٣/٢ .
(٨) حاشية الصبان ١٧٨/٣ .
(٩) توضيح المقاصد ١٠٣٥/٣ .
(١٠) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٥/٣ .
(١١) ينظر : التصريح على التوضيح ١٥٣/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد يسأل سائل : لمَ عُطَف اسم الفاعل على الفعل الماضي ولا مضارعة بينهما ؟ والجواب أن الماضي (حبا) قد قُرِّب إلى الحال بـ " قد " لذا جاز العطف عليه [١].

٤- قول الشاعر(من الطويل):

فألفيتُه يومًا يُبيُر عدوَه وبحَر عطاءٍ يَسْتَخِفُ المَعَابِرَا [٢]

والشاهد في البيت عطف الاسم (بحر) على الفعل (يبير) لكون الفعل (يبير) مؤول باسم الفاعل (مبير) ذهب إلى ذلك أبو علي الشلوبين[٣] (ت: ٦٥٤هـ) وابن عصفور[٤] (ت: ٦٦٩هـ) والمالقي[٥] (ت: ٧٠٢هـ) وأبوحيان الأندلسي [٦] ، والسمين الحلبي [٧] والشاطبي [٨] وبدر الدين

---

(١) راجع في هذه المسألة رأي ابن الشجري في أماليه ٤٣٨/٢ .

(٢) البيت : من الطويل للنابغة في ديوانه برواية : بحَر عطاءٍ ص٧١ ، من قصيدة مطلعها :

كَتَمْتُكِ ليلاً بالجَمُومَيْنِ سَاهِرًا وَهَمًّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًّا وظَاهِرَا

ـ وللنابغة في المقاصد الشافية ١٨٩/٥ وبالرواية نفسها بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١١/١ ، ورصف المباني للمالقي ص٤٧٤ ، التذبيل والتكميل ٢٠٧/١٣. الرواية الثانية : ومُجرٍ عطاءً بلا نسبة في شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٧١/٢ ، الدر المصون ٥٨/٥ ، شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٨/٤ ، اللغة : يُبير : من = أبار إذا أهلك ، من البوار وهو الهلاك ، المعابَرا : جمع مَعْبَر وهو المركب ، ينظر : شرح الشواهد الكبري ١٦٥٩/٤ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧١/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢١١/١ .

(٥) رصف المباني ص٤٧٤ .

(٦) التذبيل والتكميل ٢٠٧/١٣ .

(٧) الدر المصون ٥٨/٥ .

(٨) المقاصد الشافية ١٨٩/٥ .

العيني[١] فكأنه قال في البيت : فألفيته يومًا مبيرَ عدوَّه ؛ لأن مفعول " ألفيت أصله أن يكون مفردًا [٢] فيكون في التقدير عطف الاسم على الاسم[٣].

٥- قول الراجز:

تَبِيتُ لا تـأوِي ولا نُفَّاشَا[٤]

الشاهد : عطف الاسم (نُفَّاش) على الفعل (تأوِي) ومسوغ العطف هو صحة تقدير الاسم بالفعل ، فكأنه قال : لا تأوِي ولا تنفش " [٥].

ثانياً : شواهد عطف الفعل على الاسم .

قد يكون الاسم المعطوف عليه الفعل اسمًا مؤولاً بالفعل وقد يكون اسمًا صريحًا ، فإن كان اسمًا صريحًا غير مؤول فقد يكون مصدرًا أو غير مصدرٍ ، وعليه يمكن تقسيم عطف الفعل على الاسم إلى ثلاثة أقسام:

١. عطف الفعل على اسم مؤول بالفعل .

٢. عطف الفعل على اسم (مصدر) .

٣. عطف الفعل على اسم غير مصدر .

---

(١) شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٩/٤ .

(٢) رصف المباني ص٤٧٤ .

(٣) شرح الشواهد الكبرى ١٦٥٩/٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٣ . اللغة : تأوي يقال تأوَّى الجرُح إذا تقارب للبرء ، والكلام هنا على الخيل ، يقال : أوّيت بها فتأوّت تأوّيًا إذا انضم بعضها إلى بعض والماضي أوى، لسان العرب (أوا) . النُفَّاشُ : الغنم التى تنتشر بالليل فترعى بلا راعٍ وكذلك الإبل ، أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٣ ، وينظر : لسان العرب (نفش) .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- عطف الفعل على اسم مؤول بالفعل :

ومن شواهده :

١- قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [١] الشاهد في الآية الكريمة عطف الفعل المضارع (يقبضن) على اسم الفاعل (صافات) ، ذهب إلى ذلك النحاس (ت: ٣٣٨هـ) [٢] وابن الشجري [٣] وابن عطية [٤] (ت: ٥٤٦هـ) وابن الأنباري [٥] (ت: ٥٧٧هـ) والعكبري [٦] (ت: ٦١٦هـ) والشلوبين [٧] وابن مالك [٨]وابن الناظم[٩]، والرضي [١٠] (ت: ٦٨٦هـ) وأبو حيان [١١] والمرادي [١٢] (ت: ٧٤٩هـ) والسمين الحلبي [١٣] وابن هشام [١٤]

---

(١) الملك : ١٩ .
(٢) إعراب القرآن ص١١٧٨ .
(٣) أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ .
(٤) المحرر الوجيز ٣٤٢/٥ .
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥١/٢ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن ٧٥٣/٢ ، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٦٦/٢ .
(٧) شرح المقدمة الجزولية ٤٧١/٢ .
(٨) شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، شرح الكافية ١٢٧٢/٣ .
(٩) شرح ابن الناظم ص٣٩١ .
(١٠) شرح الرضي على الكافية ٣٥٣/٢ .
(١١) التذييل والتكميل ٢٠٥/١٣ ، ٢٠٧ ، ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤ ، والبحر المحيط ٢٩٧/٨ .
(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٤/٣ .
(١٣) الدر المصون ٣٩٠/١٠ .
(١٤) أوضح المسالك ٣٩٤/٣ .

وابن عقيل [١] (ت: ٧٦٩هـ) والسلسيلي [٢] ، والشاطبي [٣] والصبان [٤] ومسوغ العطف هنا كون الفعل في تأويل اسم الفاعل، والتقدير : صافات وقابضات [٥] قال ابن مالك : " وحسَّن ذلك تأوّل المخالف بموافق ؛ لتأوّل يقبض بقابضات [٦].ولم أقف على رأي أحد من النحاة أوّل اسم الفاعل في هذا الموضع بالفعل المضارع سوى (الرضي) إذ قدر المعنى بـ " يصففن ويقبضن " [٧]

والتأويل هو الأصل الذي اعتمد عليه النحاة لتبرير الاختلاف بين المتعاطفين ، حيث أجازوا العطف إذا اتحد الجنس بالتأويل وهنا يظهر الخلاف الذي يكمن في الإجابة عن تساؤل المرادي : أيهما المؤول ؟ الاسم أم الفعل ؟ ويجيب عن هذا التساؤل بقوله : " الذي يؤول هو الحال محل الآخر " [٨] وبالقياس على قول المرادي يؤول الفعل (يقبضن) بقابضات ؛ لأن قوله: " صافاتٍ " منصوب على الحال ، وأصل الحال أن يكون اسمًا [٩] ، قال المالقي : " التقدير في الآية : " صافات " و" قابضات " ؟ لأن المعطوف

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٧/٢ .
(٢) شفاء العليل ٧٩٧/٢ .
(٣) المقاصد الشافية ١٨٧/٥ .
(٤) حاشية الصبان ١٧٧/٣ .
(٥) أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥١/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٧١/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، وينظر : التذييل والتكميل ٢٠٦/١٣ .
(٧) شرح الرضي ٣٥٣/٢ ، قال الكرماني (ت: ٥٠٥هـ) : " أي يصففن أحيانًا ويقبضن أحيانًا " غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٢٣٢/١ .
(٨) توضيح المقاصد ١٠٣٤/٣ .
(٩) السابق ١٠٣٤/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على الحال حال مثله فحقه أن يكون اسمًا " [١] ولعل هذا ما جعل السمين الحلبي يعترض على تقدير العكبري إذ ذهب إلى أن قوله : (يقبضن) معطوف على اسم الفاعل حملاً على المعنى ، أي : يصففن ويقبضن " [٢] ووجه اعتراض السمين أنه لا حاجة إلى هذا التقدير لكون الموضع للاسم فلا نؤوله بالفعل [٣].

والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في الآية الكريمة مرجعها اختلاف الدلالة ؛ إذ أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم ؛ فالفعل يدل على الحدوث والتجدد ، والاسم يدل على الثبوت [٤] وقد أشار الزمخشري إلى هذه المغايرة في أحسن تعبير ؛ حيث نبّه – في البداية– الأذهان إلى أن الأصل في العطف التجانس بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال : " فإن قلت : لِمَ قيل : " ويقبضن " ولم يقل : " وقابضات " ؟ [٥] ثم بينَ النكتة البلاغية في حدوث المخالفة في العطف في الآية وهي أن الأصل في الطيران هو صفة الأجنحة ؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء ، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها ، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك ، فجيء بما هو طارئ " [٦] غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات ويكون منهن القبض تارةً كما يكون من السابح " [٧].

---

(١) رصف المباني ص٤٧٤ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٧٥٣/٢ ، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٦٦/٢ .
(٣) الدر المصون ٣٩٠/١٠ .
(٤) ينظر : معاني النحو ، فاضل السامرائي ٢٦٧/٣ .
(٥) الكشاف ١٧٥/٦ .
(٦) السابق ١٧٥/٦ ، والنص فيه تصحيف طارئ بـ (طار) .
(٧) السابق ١٧٥/٦ ، وينظر الدر المصمون ٣٩١/١٠ .

وعلق أبو حيان على كلام الزمخشري بأن الغالب البسط فكأنه الثابت فعبر عنه بالاسم ، والقبض متجدد فعبر عنه بالفعل [١] ولعل هذا ما يرجح صحة تأويل الفعل بالاسم .

٢- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [٢].

الشاهد عطف الفعل الماضي (أقرضوا) على اسم الفاعل (المصدقين) ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي [٣] : (ت: ٣٧٧هـ) وابن الشجري [٤] والزمخشري [٥] وابن الأنباري [٦] والعكبري [٧] وابن عصفور [٨] ، وابن مالك[٩]، وابن الناظم[١٠]، وأبو حيان[١١] والمرادي [١٢] والسمين الحلبي [١٣] والشاطبي [١٤] والسيوطي [١٥] . وسوغ عطف اسم الفاعل على الفعل

---

(١) البحر المحيط ٢٩٧/٨ .
(٢) الحديد : ١٨.
(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٤٢٤/٤ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، ٢٠٤/٣ .
(٥) الكشاف ٤٩/٦ .
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٢/٢ .
(٧) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٥٦/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٧٤٠/٢ .
(٨) شرح جمل الزجاجي ٢١١/١ .
(٩) شرح الكافية ١٢٧١/٣ .
(١٠) شرح ابن الناظم ص٣٩١ .
(١١) البحر المحيط ٢٢٢/٨ ، التذييل والتكميل ٢٠٨/١٣ .
(١٢) توضيح المقاصد ١٠٣٤/٣ .
(١٣) الدر المصون ٣٩٠/١٠ ، ٢٤٨/١٠ .
(١٤) المقاصد الشافية ١٨٧/٥ .
(١٥) همع الهوامع ٢٧٢/٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الماضي هنا أنه بمعنى فعل أي فى معنى (اصّدقوا) ، واللام فيه بمعنى (الذين) والتقدير : إن الذين تصدقوا وأقرضوا " [١] وأُوّل الاسم هنا لأنه وقع موضع الفعل ، إذ إن (المصدقين) وقع صلة لـ (أل) وحق الصلة أن تكون جملةً [٢].

واعترض أبو حيان والسمين الحلبي على أن يكون قوله : (وأقرضوا) معطوفًا على (المصدقين) ؛ وحجتهم في ذلك أن المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف ، وهو قوله : (والمصدقات) ، وذهبا أيضًا إلى أنه لا يصح أن يكون قوله (وأقرضوا) معطوفًا على (المصدقات) لاختلاف الضمائر ؛ إذ ضمير (المتصدقات) مؤنث ، وضمير (أقرضوا) مذكر [٣] ويرد هذا الاعتراض ابن الشجري ؛ حيث قدر المعنى: " إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن" [٤] فحِينئذٍ لا يكون قوله (والمصدقات) فاصلاً بين الصلة والموصول[٥].

وذهب أبو علي الفارسي [٦] وابن الأنباري [٧] والعكبري [٨] (ت:٦١٦هـ)

(١) ينظر : الكشاف ٤٩/٦ ، الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ٤٢٤/٤ ، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٥٦/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٧٤٠/٢ ، البحر المحيط ٢٢٢/٨ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٤/٤ .
(٣) البحر المحيط ٢٢٢/٨ ، الدر المصون ٢٤٨/١٠ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ .
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٢/٢ .
(٦) الحجة في علل القراءات السبع ٤٢٣/٤ .
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٢/٢ .
(٨) التبيان ٧٤٠/٢ ، إملاء ما من به الرحمن ٢٥٦/٢ .

والسمين الحلبي [١] إلى أن قوله (وأقرضوا) يجوز أن يكون معترضًا بين اسم (إنَّ) وخبرها " يضاعف لهم " ومسوّغ هذا الوجه أن الاعتراض هنا جاء لغرض توكيد اسم (إن) ومتى كان الاعتراض يؤكد الأول كان جائزًا[٢].

والقول بالاعتراض ما هو إلا محاولة للتخلص من عطف الماضي على اسم الفاعل [٣] ولا مشكل فيه أيضًا لأن اسم الفاعل متى وقع صلة لـ(أل) صلح للأزمنة الثلاثة [٤].

٣- قوله تعالى:﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [٥]

الشاهد في الآية عطف قوله (فأثرن) على اسم الفاعل (المغيرات) لوقوعه موضع الفعل ؛ لأن المعنى : " واللاتي عدون فأورين فأغرن فأثرن " [٦] ذهب إلى ذلك الزمخشري [٧] وابن الأنباري [٨] وابن مالك [٩] وابن الناظم [١٠] وأبو حيان [١١] والسلسيلي [١٢] وابن عقيل [١٣] والصبان. [١٤]

---

(١) الدر المصون ٢٤٨/١٠ .
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٢/٢ .
(٣) ينظر : التبيان ٧٤٠/٢ ، إملاء ما من به الرحمن ٢٥٦/٢ .
(٤) الدر المصون ٢٤٨/١٠ .
(٥) العاديات : ٣-٤
(٦) ينظر : غرائب التفسير للكرماني ١٣٧٨/١ ، الكشاف ٤١٩/٦ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢٨/٢ .
(٧) الكشاف ٤١٩/٦ .
(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢٨/٢ .
(٩) شرح الكافية ١٢٧٢/٣ .
(١٠) شرح ابن الناظم ص٣٩١ .
(١١) التذييل والتكميل ٢٠٥/١٣ ، ٢٠٦ .
(١٢) شفاء العليل ٧٩٧/٢ .
(١٣) المساعد ٤٧٧/٢ .
(١٤) حاشية الصبان ١٧٧/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومسوغ العطف هنا سهولة تأوّل المخالف بموافق [١] فقد يؤول الفعل بالاسم فيكون (أثرن) بمعنى (المثيرات) [٢]، أو يؤول الاسم بالفعل على معنى " فاللاتي أغرن صبحًا فأثرن " [٣] وهو الراجح " لأن اسم الفاعل واسم المفعول الواقعين صلةً لـ(أل) في تقدير الفعل [٤].

والنكتة في مجيء الفعل بعد اسم الفاعل " تصوير هذه الأفعال في النفس ، فإن التصوير يحصل بإيراد الفعل بعد الاسم لما بينهما من التخالف وهو أبلغ من التصوير بالاسماء المتناسقة [٥].

٤- قوله تعالى: ﴿ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾ [٦]

للنحاة في قوله : " ولا أعصي " ثلاثة أوجه :

الأول : أنه معطوف على قوله : (ستجدني) من عطف جملة فعلية على جملة فعلية ذهب إلى ذلك الزمخشري [٧] وأبو حيان [٨] وتبعهما السمين الحلبي [٩].

الثاني : أنه معطوف على اسم الفاعل (صابرًا) وهو محل الشاهد

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٦/١٣ .
(٢) السابق ٢٠٦/١٣ .
(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٠٦/١٣ ، والبحر المحيط ٢٩٧/٨ ، الدر المصون ٣٩٠/١٠
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي٢١١/١، التذييل والتكميل ٢٠٦/١٣ ، الدر المصون ٨٥/١١ .
(٥) تفسير جزء (عم) للألوسي ص٢١٦ .
(٦) الكهف : ٦٩ .
(٧) الكشاف ٥٩٩/٣ .
(٨) البحر المحيط ١٤٠/٦ .
(٩) الدر المصون ٥٢٦/٧ .

فعطف الفعل على اسم الفاعل لأن الفعل هنا مؤول بالاسم ، والمعنى : ستجدنى صابرًا وغير عاصٍ [١].

الوجه الثالث : أنه جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، وهو بعيد كما وصفه السمين الحلبي [٢] .

٥- قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [٣].

الشاهد ، عطف الفعل الماضي (جعل) على اسم الفاعل (فالق) على قراءة عاصم والكوفيين [٤] لكون اسم الفاعل بمعنى الماضي (فلق) [٥] وقرأ الباقون : (وجاعلُ الليل) [٦] ، جعلوه اسم فاعل مثل ضارب وفالق ، وقد استحسن كثير من النحاة هذه القراءة لتجانس المعطوفين ، فذهب ابن خالوية (ت: ٣٧٠هـ) إلى أن ردّ فاعل على فاعلٍ أحسنُ من ردّ فَعَل على فاعل "[٧] يقصد ليكون (فالق) مثل (جاعل) فتتحقق المشاكلة بين المتعاطفين

---

(١) ينظر : الكشاف ٥٩٩/٣ ، البحر المحيط ١٤٠/٦ ، الدر المصون ٥٢٦/٧ .

(٢) الدر المصون ٥٢٦/٧ .

(٣) الأنعام : ٩٦ .

(٤) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : (وجعل الليل سكنًا) بغير ألف وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وابن عامر (وجاعل الليل سكنًا) بألف ، ينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص٢٦٣ ، والحجة في علل القراءات السبع ٥١٢/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي ٤٤١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٢/١ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٠/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٥٣/٢ ، المقاصد الشافية ١٨٧/٥ .

(٦) سبق تخريج القراءة فى الحاشية (٢) وينظر : جزء فيه قراءات النبي - ﷺ - للدوري ص٩٥ .

(٧) إعراب القراءات السبع ١٦٥/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا ما جعل أبا علي الفارسي ومكي القيسي[١] يرجحان هذه القراءة .[٢]

وحجة من قرأ (جعل) فلأن اسم الفاعل (فالق) بمعنى المضي ، فلما كان (فاعل) بمنزلة (فعل) عطف علية (فَعَل) لموافقته إياه فى المعنى ، قال أبو علي الفارسي : " ويدلك على أنه بمنزلة " فَعَلَ " أنه نُزل منزلته فيما عطف عليه ، وهو قوله : ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ [٣] ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَل ، حمل المعطوف على ذلك ، فنصب (الشمس) و(القمرَ) على (فَعَل) كما كان "فاعل" كـ "فَعَل " [٤] يعني أن نصب الشمس والقمر على إضمار (فعل) ولو حملوه على فاعل لخفضوه .[٥]

وجعل اسم الفاعل بمعنى المضي يقويه قولهم : هذا معطي زيدًا درهمًا أمس "، فالدرهم محمول على (أعطى) لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل ، فإنما جُعل (معطٍ) بمنزلة (أعطى). [٦] والحجة الثانية أن بعد الفعل (جعل) أفعال ماضية فحُمل عليها، وهو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ

(١) ذهب مكي القيسي إلى أن قوله (جعل) عطف على اللفظ والمعنى، يعني إذا حملت جعل على لفظ (فالق) أولته باسم الفاعل جاعل وهى قراءة عاصم والكوفيين ، وإذا حملت (جعل) على معنى فالق عطفت فعلاً على فعل أى : قلق وجعل، ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٨٠/١ ، والقراءتان في رأيه بمعنى واحد، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٤٤٢/١

(٢) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٥١٢/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات وعليها ٤٤٢/١ .

(٣) الأنعام : ٩٦ .

(٤) الحجة في علل القراءات السبع ٥١٤/٢ .

(٥) الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٤٤٢/١ .

(٦) الحجة في علل القراءات السبع ٥١٤/٢ .

ٱلنُّجُومَ ﴾[١]، وقوله : ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [٢] ، فحمل أول الكلام على آخره في (فعل) [٣].

٦- قوله تعالى : ﴿ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ [٤]

الشاهد عُطف قوله : (ويكلم الناس) على قوله : (وجيهًا) على تأويل الفعل (يكلم) باسم الفاعل ، والمعنى : " يبشرك به وجيهًا ومكلمًا الناس في المهد " [٥] ، قال الفراء : " ولو كان في موضع (ويكلم) ومكلمًا كان نصبًا ، والعرب تجعل يفعل وفاعل إذا كانا في عطوف مجتمعين في الكلام " [٦] .

٧- قول الشاعر(من الكامل):

وأنا ابن حَربٍ ، لا يزال يَشُبُّها ... نارًا تُسَعَّرُ طَالِبًا أو أُطْلَبُ [٧]

الشاهد عطف الفعل المبني للمفعول (أُطْلَبُ) على اسم الفاعل (طالبًا)

---

(١) الأنعام : ٩٧ .
(٢) الأنعام : ٩٩ .
(٣) الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٤٤١/١ .
(٤) آل عمران : ٤٥-٤٦ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٢/١ .
(٦) معاني القرآن ٢١٣/١ .
(٧) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠٠/٣ ، ٢٠٩/١٣ ، وعنوان النفاسة في شرح الحماسة لابن زاكور ٩٦/١ . اللغة : ابن حرب : ملازمها العارف بها ، يَشبُّها : يُوقدُها تُسعَّرُ : تتوقد ، وأصله : تتسعر بتاءين حذفت إحداهما . المعنى : أني ملازم للحرب عارف بها كأنها ولدتني فلا أنفك أوقدها في حال كونها نارًا تتوقد أي مماثلة للنار التي تتسعر حقيقة على كل حال من أحوالي ، ينظر : عنوان النفاسة في شرح الحماسة ٩٧/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لأن الفعل (أُطْلَبُ) في تأويل اسم المفعول مطلوب .

٨- قول الشاعر(من الكامل):

وجفُونَــه مَــا تســتقُّر كأنَّهــا مَطْرُوفَــةٌ أوْفُــتَّ فيهــا حِصْــرِمُ(١)

الشاهد : عطف (فُتَّ) على (مطروفة) لكون اسم المفعول فــي معنــى الفعل أي : طُرفت أو فُتَّ فيها حِصرم ، أو تأويــل الفعــل باســم المفعــول والتقدير : مطروفة أو مفتوت بها " وهو الأولى لكون الفعل (فُتَّ) معطــوف على خبر (كأنَّ) والأصل في الخبر أن يكون اسمًا (٢) .

٩- قوله تعالى : ﴿يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ (٣)

ذهب السمين الحلبي إلى أن قوله : (وليذيقكم) معطوف علــى معنــى (مبشرات) لأن الحال والصفة يفهمــان العلــة ، فكــأن التقــدير : ليبشــر وليذيقكم(٤) ومثله قوله تعالى : ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (٥) فقوله : لأحل معطوف على معنى (مصــدقًا) إذ

(١) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٠٤/٣ . اللغة : مطروفة : مــن الطــرف وهــو إصابتك عينًا بثوبٍ أو غيره ، يقال طُرفت عيناه فهي تطــرف طرفًــا إذا حُركــت جفونُهــا بالنظر، لسان العرب (طرف) ، فُتَّ : من فت الشيء إذا دقهُ وقيل كسره ، لســان العــرب (فتت) ، الحصرم : حَبُ العنب إذا صَلُب وهو حامض ، لسان العرب (حصرم) . المعنــى : أراد أنه أبدًا يحرك جفونه حتى كأن بعينه طَرفَة أو حصرمًا فت فيها .

(٢) ينظر : متن الأجرومية للصنهاجي ص١٢ ، والمقاصد الشافية ٦٢٩/١ .

(٣) الروم : ٤٦ .

(٤) الدر المصون ٥٠/٩ .

(٥) آل عمران : ٥٠ .

المعنى : " جئتكم لأصدق ما بين يديَّ ولأحل لكم " [١]

٢- عطف الفعل على الاسم المصدر :

يجيز النحاة عطف الفعل على المصدر المتضمن معنى الفعل، ومن شواهده :

١- قوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ ﴾ [٢]

حيث عطف قوله : (تعالى) وهو فعل ماض على قوله (سبحانه) لأنه اسم قام مقام المصدر الذي هو في معنى الفعل [٣] والتقدير : تنزّه وتعالى[٤].

٢- قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [٥]

ذهب أبو حيان ووافقه السمين الحلبي إلى أن قوله : (وأقيموا) معطوف على ما ينحل إليه المصدر الذى هو : " القسط " أي : " بأن أقسطوا وأقيموا " كما ينحل المصدر لـ (أنْ) والفعل الماضي في نحو : " عجبت من قيام زيدٍ وخرج أى من أن قام وخرج " [٦].

---

(١) الدر المصون ٢٠٢/٣ .

(٢) النحل : ١ .

(٣) البحر المحيط ٣٧/٦ .

(٤) الدر المصون ٣٦١/٧ .

(٥) الأعراف : ٢٩ .

(٦) البحر المحيط ٢٨٩/٤ ، الدر المصون ٢٩٥/٥ وما بعدها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- قول الشاعر(من الطويل):

لقد كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ (١)

ذكر المبرد (ت: ٢٨٥هـ) أن النحويين ينشدون هذا البيت على ضربين، الشاهد فيهما قوله (تقضى) إذ يروى فعلاً واسمًا ، أما رواية الفعل (تُقَضَّى) فيكون الفعل (يسأمُ) مرفوع لأنه من عطف فعل على فعل ، وأما رواية الاسم (تَقَضِّي) فلم يجز أن تعطف عليه فعلاً فاضطر إلى إضمار (أنْ) ليجري المصدر على المصدر فكأنه قال : تَقَضِّي لُباناتٍ وأنْ يسأمَ سائمُ : أي وسآمة سائمٍ (٢) .

وتقدير (أن) الناصبة في مثل هذا التركيب عند البصرين حتم واجب لأجل المشاكلة بين المتعاطفين (٣) ، فيتحقق التجانس بعطف مصدر على مصدر ، فإذا قلت : " أعجبني قيامك وتقعد " فتقديره : " وأن تقعد " ، ويصير إلى : أعجبني قيامك وقعودك (٤) ، فإضمار (أن) قبل الفعل صارا معًا في تقدير المصدر ، والمصدر اسم فجاز لذلك عطف اسم على اسم (٥)خلافًا لمذهب الكوفيين ، إذ ذهب بعض الكوفين إلى أن الواو في مثل ما تقدم من التراكيب هى الناصبة للفعل بنفسها ولا يقدرون (أنْ) قبل الفعل ، ونسب هذا

(١) البيت للأعشي فى كتاب سيبويه ٣٨/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٣/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب للمبرد ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، نتائج الفكر في النحو السهيلي ص ٢٤٦ ، ورصف المباني للمالقي ص٤٨٥ . اللغة : الثواء : الإقامة ، اللباتات : جمع لُبانة وهي الحاجة.
(٢) ينظر : المقتضب ٢٥/٢ ، ورصف المباني ص٤٨٥ .
(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٨٩/٦ .
(٤) رصف المباني ص٤٨٥ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ .

إلى الكسائي [١] (ت: ١٨٩هـ). وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة [٢] ونسب هذا إلى الفراء ومن وافقه من الكوفيين [٣].

وقد أشار ابن مالك إلى مسألة عطف الفعل على الاسم الخالص بتقدير (أنْ) قبل الفعل لتسويغ المخالفة في العطف، فقال :

وإنّ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تنصْبَه أنْ ثابتًا أوْ مُنْحَذِفْ [٤]

يعني الناظم أن الفعل إذا عطف على اسمٍ خالص ، فإن ذلك الفعل ينتصب بـ(أنْ) ثابتة غير محذوفة أو محذوفة غير ثابتة، فمن الأول قوله : (من الكامل) :

أَبَتْ الروَادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها مَسَّ البُطونِ وأنْ تَمَسَّ ظُهُورا [٥]

حيث عطف (أن تمس) على المفعول به (مَسَّ) وهو من عطف مصدر على مصدر ، ومن الثاني قولهم : " أعجبني قيامك وتقعدَ " وكلامُك وتصمتَ [٦]".

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ٥٥٩/٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٥٥/٢ ، ٥٥٦ وما بعدها، والجنى الداني فى حروف المعاني للمالقي ص١٥٧ .
(٣) شرح الأشموني ٥٥٩/٣ .
(٤) ألفية ابن مالك ص١٥٣ ، وينظر : رصف المباني ص٤٨٥ .
(٥) البيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة لأبى تمام ٣ – ٩٠٠/٤ ، ورصف المباني ص٤٨٦ ، والمقاصد الشافية ٨٩/٦ . اللغة : الثُّدِيُّ : جمع ثَدي ، والقُمْصُ : جمع قميص. المعنى : يريد أن يصفها بأنها ناهدة الثديين دقيقة الخصر ، لطيفة البطن ، وأنها عظيمة الكفل والرّدف ، فالثدى تمنع القمص أن تلتصق ببطنها والرَّدْف يمنعها أن تلتصق بظهرها، ففي البيت لف حيث بين في التفسير فى عجز البيت ما لفه فى صدره ، ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣ – ٩٠٠/٤ .
(٦) رصف المباني ص٤٨٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقوله : (اسم خالص) فسره الشاطبي باحتمالية أن يكون أحد وجهين: أحدهما: أن يُراد به ما أراده النحويون بقولهم: "الاسم الصريح غير المؤوّل، ومثلوا له بـ " أعجبني قراءتك وتفهَمَ ، وإن شئت قلت وأن تفهمَ"[١] وعليه يكون قوله (خالص) احتراز عن الاسم الذي في تأويل الفعل.[٢]

والوجه الثاني : أن يكون معنى " الاسم الخالص " الذي لم يشبه الفعل فكأنه خالص الاسمية. [٣] وعليه يتضح أن قوله : (اسم خالص) أعم من أن يكون ذلك الاسم مصدرًا أو غيره [٤].

وذهب النحاة إلى أنه متى كان المعطوف عليه وصفًا شبيهًا بالفعل لم يجز نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، والحجة أن النصب في تلك الحال غير سائغ ؛ لأن الاسم الشبيه بالفعل في معنى الفعل نحو " مررت برجلٍ ضاربٍ ويشتُمُ " فالمعنى يضربُ ويشتُمُ فكأنك عطفت فعلاً على فعل [٥] غير أن هناك شواهدًا عُطف فيها الفعل على المصدر، والمصدر ليس شبيهًا بالفعل وغير مؤول به ورغم ذلك رُفع الفعل كقول الشاعر(من الوافر):

وأهلكني لكم في كلِّ يومٍ تَعوُّجُكم عليَّ وأستقيمُ [٦]

حيث عطف الفعل (أستقيمُ) على المصدر (تعوجكم) ، والمعنى :

---

(١) المقاصد الشافية ٨٧/٦ .
(٢) شرح الأشموني ٥٧/٣ .
(٣) السابق ٩٠/٦ .
(٤) السابق ٨٨/٦ .
(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٩٠/٦
(٦) البيت لـ " علي بن طُفَيل السَّعديّ " (شاعر جاهلى) في النوادر لأبي زيد ص٤٥٠ ، والتذييل والتكميل ٢٠٧/١٣ ، وخزانة الأدب ٥٨١/٨ وبلا نسبة في المحتسب لابن جني ٣٢/٢ .

تعوجكم عليَّ واستقامتي لكم " [١] ، وتأويل الفعل بالاسم هنا على تقدير حذف (أنْ) وإرادة معناها من غير إبقاء عملها ، وجعله أبو حيان خاصًا بالشعر ، قال : " وباب ذلك الشعر " [٢].

٤- قول الشاعر(من الوافر):

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ [٣]

حيث عطف قوله : (تقر عيني) على المصدر (لُبس) على تقدير إضمار (أنْ) ونصب المضارع (تقَّر) بها ؛ لينسبك المصدر من (أن) المحذوفة والمضارع ، فيعطف على المصدر المذكور تخلصًا من عطف الفعل على اسم ليس في تأويل الفعل ، قال سيبويه (ت: ١٨٠هـ) : " لما لم يستقم أن تحمل (وتقرَّ) وهو فعل على (لُبس) وهو اسمٌ ، لما ضممته إلى الاسم ، وجعلت (أحبُّ) لهما ولم ترد قطعه ، لم يكن بُد من إضمار (أنْ) [٤].والمعنى لأن ألبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إليَ من لبس الشفوف[٥]

---

(١) المحتسب ٣٢/٢ ، التذييل والتكميل ٢٠٧/١٣ .
(٢) التذييل والتكميل ٢٠٧/١٣ .
(٣) البيت من الوافر لميسون بنت بَحْدلٍ الكَلْبيَّة في سر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ والمحتسب لابن جني ٣٢٦/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، الحجة فى علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٥١٣/٢ ، ونتائج الفكر في النحو ص٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٤ ، البحر المحيط ٢٨٩/٤ ، الجنى الداني ص١٥٧ ، الدر المصون ٢٩٦/٥ ، قطر الندى وبل الصدى ص٦٥ ، شرح الأشموني ٥٧١/٣ ، خزانة الأدب ٥٠٣/٨ ، ٥٧٤/٨ . اللغة : العَباءَة : جبة من الصوف ، والشفوف : ثياب رقاق تصف البدن واحدها : شِفّ بكسر الشين وفتحها ، ينظر : لسان العرب (شفف) .
(٤) الكتاب ٤٦/٣ .
(٥) المقتضب٢٦/٢، وسرصناعة الإعراب١/٢٧٣، والمحتسب١/٣٢٦، والبحر المحيط٤/٢٨٩، والدر المصون٥/٢٩٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد علق ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) على هذا البيت قائلاً : " ويدلك على أن الفعل إذا تقدمه اسم ولم يسغ عطفه عليه ، اضطر معه إلى إضمار (أنْ) ليفيدا معًا معنى المصدر ، فيعطف المصدر الذي هو اسم على الاسم الذي قبله " (١) أي كأنك عطفت مصدرًا على مصدرٍ (٢).

عطف الفعل على اسم غير مصدر :

ومن شواهده :

١- قول الشاعر (من الطويل) :

ولولا رجالٌ مِنْ رِزام أَعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أَسُوءَك عَلْقَما (٣)

فقوله : (أسوءَك) مؤول بمصدر معطوف على (رجال) على تقدير حذف أن ، قال سيبويه : " امتنع أن يجعل الفعل على لولا فأضمر (أن) كأنه قال : لولا ذاك ، أو لولا أن أسوءَك " (٤) ، وأوّل ابن جني المعنى في البيت : فلولا رجال وآل سبيع أو مساءتي إياك لكان كذا " (٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو ص٢٤٧ .

(٣) البيت للحُصين بن حُمام المُريّ في الكتاب ٤٩/٣ ، وبلا نسبة في الحجة في علل القراءات السبع ٥١٣/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٤/١ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، المقاصد الشافية ٨٩/٦ ، همع الهوامع ١١٧/٤ ، شرح الأشموني ٥٥٩/٣ ، خزانة الأدب ٣٢٤/٣ . اللغة : رِزام : هو رِزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذُبيان ، سُبيع بالتصغير هو سبيع بن عمرو بن فُتيَّة (مصغر فتاة) ، علقم : منادى مرخم علقمة وهو علقمة بن عبيد بن عبد فتْيّة المذكور كما فى : خزانة الأدب ٣٢٤/٣ .

(٤) الكتاب ٥٠/٣ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٧٤/١ ، المحتسب ٣٢٧/١ .

وذكر السيوطي أن النصب بعد (أو) في مثل هذه التراكيب بإضمار (أنْ) هو مذهب البصرين ؛ ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينهما وبين الفعل لأنها حرف عطف ، ونسب إلى الفراء وبعض الكوفيين أن الفعل انتصب هنا بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه [١] ولعل السيوطي يقصد بالخلاف أنك عطفت ما بعدها على غير شكله كما فصله ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) [٢]. وذهب الكسائي (ت: ١٨٩هـ) وأصحابه والجرمي (ت: ٢٢٥هـ) أن الفعل انتصب هنا بـ (أو) نفسها [٣].

٢- قول الشاعر (من الطويل) :

وما أنا للشَّيْءِ الَّذي لَيْسَ نَافِعي ويَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبي بَقَؤُولِ [٤]

عطف (يغضب) على (الشيء) وهو غير مصدر وقدر (أنْ) قبل المضارع من أجل المشاكلة بين المتعاطفين ، فعطف المصدر المنسبك من الفعل المضارع وأنْ المضمرة معطوف على الاسم الجامد ، وأجاز سيبويه الرفع والنصب في قوله : (يغضب) فالنصب للعطف على الاسم بتقدير (أنْ)

---

(١) همع الهوامع ١١٧/٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٤ . ينظر : الموفي في النحو الكوفي ، لصدر الدين الكنفراوي ، ص٩٦ ، وما بعدها .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٤ ، همع الهوامع ١١٧/٤ .

(٤) البيت لكعب الغنوي فى كتاب سيبويه ٤٦/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٧/٢ ، والمنصف لابن جني ٥٢/٣ ، ونسبة البغدادي إلى صاحبه فى خزانة الأدب ٥٦٩/٨ . والمعنى : وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي ، أي لست كثير القول للشيء غير النافع لما يؤدي إلى غضبه .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قبل المضارع ، والرفع على أنه داخل في صلة الذي [١] ، قال ابن يعيش: " وأما الرفع فالبعطف على موضع (ليس) لأنها من صلة (الذي) ، و(الذي) تُوصَل بالجملة الابتدائية ، ولا يكون لها موضع من الإعراب ، فإذا عطف عليها فعلاً مضارعًا كان في حكم المبتدأ به ، فلا يكون إلا مرفوعًا " [٢].

ورجح المبرد (ت: ٢٨٥هـ) وابن يعيش وجه الرفع في (يغضب) [٣] لما تقدم ذكره ، وأضاف ابن يعيش أن المعنى مع الرفع صحيح ظاهرُ الإعراب والنصب على ظاهره غير صحيح ، وعدم صحته تكمن في كونه معطوفًا على الاسم المجرور (للشيء) وهو ليس بمصدر فيتعسر العطف عليه ، وإذا عطفت عليه كان في حكم المخفوض باللام ؛ لأنه معطوف على ما خفض باللام ، فيصير التقدير : وما أنا لغضب صاحبي بقؤول ، والغضب ليس مقولاً ، فيفتقر إلى التأويل الذي قدرناه [٤].

---

(١) كتاب سيبويه ٤٦/٣ .

(٢) شرح المفصل ٢٥٤/٤ وما بعدها .

(٣) ينظر : المقتضب ١٨/٢ ، شرح المفصل ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٢٥٥/٤ ، خزانة الأدب ٥٦٩/٨ .

المبحث الثاني:

المذهب الثاني : جواز عطف الفعل على الاسم دون العكس

هذا المذهب هو مذهب أبي القاسم السهيلي (ت: ٥٨١هـ) نسبه إليه أبو حيان و السمين الحلبي [١].واعتمد فيه صاحبه على السماع من خلال كثرة شواهد عطف الفعل على الاسم كما تقدم من شواهد القرآن الكريم والشعر والنثر ، وفيه أجاز عطف الفعل على الاسم الذي في معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ صَنَفَّتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٣]

ومسوغ العطف عنده أن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير فصار بمنزلة الفعل مع الاسم [٤]. ولا يجيز السهيلي عطف الفعل على الاسم المصدر ؛ لأن المصدر ليس بحامل للضمير ، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار (أن) فيكون من عطف مصدر على مصدر [٥].

وعلى الرغم من أن السهيلي أجاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فإنه لا يجيز عطف الاسم على الفعل ، فقولهم : " مررت برجل يقومُ وقاعدُ " – في رأيه – ممتنع على قبح [٦] وحجته في ذلك أمران :

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٠٧/١٣ ، وارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤ ، البحر المحيط ٢٩٧/٨، والدر المصون ٣٩٠/١٠ .
(٢) الملك : ١٩ .
(٣) آل عمران : ٤٥ ، وينظر : نتائج الفكر ص٢٤٧ .
(٤) السابق ص٢٤٨ .
(٥) السابق ص٢٤٧ ، وما بعدها .
(٦) السابق ص٢٤٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول : أن عطف الفعل على الاسم المشتق منه فيه رد الفرع إلى الأصل ؛ لأن الاسم المشتق فرع للفعل متضمن لمعناه ؛ لذا جاز عطف الفعل عليه ، أما عطف هذا الاسم على الفعل ففيه ردّ الأصل فرعًا ، وجعل الفعل فى معنى الاسم ، قال : " وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعًا وصيرت الفعل في معنى الاسم ، وهو فعل محض ، وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد ، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل ، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم وإنما هو فعل محض فلا يجوز عطف الاسم عليه ؛ لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد " (١).

ويمثل السهيلي لكلامه ليسد أبواب الاعتراض على كل معترض فيقول: " وإذا قلت : " مررت برجلٍ قائم ويقعد " ففي يقعد ضمير فاعل ، كما في "قائم " ضمير فاعل ، فكأنك إنما عطفت جملة على جملة ، وتوهمت في "قائم" الفعل المحض من حيث كان مشتقًا منه وفرعًا عليه ، ولم يمكنك أن تتوهم في " يقوم " الاسم المخص ولا الاسم المشتق أيضًا ؛ لأن الفرع يتضمن الأصل ويدل عليه ، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه ؛ لأنه كالمستغني عنه فافهمه فإني لم أقصد الإطالة إلا لسد أبواب الاعتراض وأحمي جنبات الكلام من الطعن عليه " (٢).

الأمر الثاني : أن عطف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى : ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ﴾ ونحو : " مررت برجل قائم ويقعد "مسوغه كون الاسم معتمدًا على ما قبله ، ويقصد بالاعتماد أن يكون الاسم

(١) نتائج الفكر في النحو ص٢٤٨ .
(٢) السابق ص٢٤٨ .

خبرًا أو نعتًا ، وفي الأمثلة السابقة الذي بعد الواو ليس بمعتمد ، ولو عكست المسألة فقلت : " برجلٍ يقوم وقاعد " ، أو : " يصففن وقابضات " قبح لأن ما بعد الواو اسم محض وليس بمعتمد فيجري مجرى الفعل ". (١)

وقد اعترض أبو حيان على كلام السهيلي في أنه لا يجوز : " مررت برجلٍ يقوم وقاعد " لأن ما بعد الواو اسم محض وليس بمعتمد فيجرى مجرى الفعل، قال : " وهذا الذى قاله ليس بجيد ؛ لأنه إذا عُطف على الفعل الذي وقع خبرًا أو صفةً أو حالاً فهو خبرٌ وصفةٌ وحالٌ ، وهو يجري مجرى الفعل ، ألا ترى أنه يجوز له أن يعمل عمل الفعل ، والعطف لا يُمحض فيه معنى الاسم " (٢). واستطاع السيوطي بعبارة يسيرة توضيح مذهب السهيلي مبينًا الأصل الذي اعتمد عليه في هذا المذهب فقال : " وقال السهيلي :" يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ؛ لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الاسم ، ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ، ولا فعلين اختلفا في الزمان ." (٣)

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص٢٤٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٢٠٨/١٣ .
(٣) همع الهوامع ٢٧٢/٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث

المذهب الثالث : المنع المطلق لعطف الاسم على الفعل و العكس

ذهب المبرد [١] وأبو بكر بن السراج [٢] (ت: ٣١٦هـ) وأبو علي الفارسي [٣] إلى أن الاسم لا يعطف على الفعل ، والفعل لا يعطف على الاسم، قال ابن السراج : " وقد أجاز قومٌ من النحويين : ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا ، وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم ، ترفع (يقومُ) وأحدهما نسق على الآخر ، ولكن إعرابهما مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم " [٤] وذهب السهيلي إلى أن عطف الفعل على الاسم محال ، وحجته في ذلك أن العطف يشرك في العامل ، ولا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال [٥] ونسب أبو حيان [٦] والسيوطي [٧] هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني (ت: ٢٤٧هـ) وأبي العباس المبرد والزجاج (ت: ٣١١هـ) وأبي علي الفارسي .

الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المنهج :

١- ليس من حق الفعل أن يعطف على الاسم ، ولا حق الاسم أن يعطف على الفعل [٨].

---

(١) المقتضب ٢/٢٥ .
(٢) الأصول في النحو ١/١٨٤ .
(٣) المسائل البصريات ١/٤٣٥ .
(٤) الأصول في النحو ١/١٨٤ .
(٥) نتائج الفكر في النحو ص٢٤٦ .
(٦) التذييل والتكميل ١٣/٢٠٩ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٢ .
(٧) همع الهوامع ٥/٢٧٢ .
(٨) أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٤ .

٢- العطف نظير التثنية [١]، قال ابن السراج : " العطف أخو التثنية ، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف ... ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: جاءني زيدٌ وزيدٌ، فحق الكلم التى يعطف بعضها على بعض أن يكون متي اتفقت ألفاظها جاز تثنيتها " [٢] يعني أن المعطوف في الأصل يكون وفق المعطوف عليه [٣] لكون العطف أخو التثنية، فكما لا ينضم في التثنية فعل إلى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر"[٤] .

٣- لا يعطف الاسم على الفعل والعكس في الأصل؛ لأن حرف العطف مشرك في العامل، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس " [٥]. قال الشاطبي: " وعطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه في معناه المختص به ، أو في عامله المختص به ، وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم ؛ لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال ولا بالعكس ، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال ولا بالعكس ، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا من شكله " [٦].

٤- من شروط الواو العاطفة أن تشرك في العطف بين المتفقي الحدّ لا

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ١٨٤/١ وما بعدها ، المسائل البصريات ٤٣٥/١ ، سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١ ، التذييل والتكميل ٢٠٩/١٣ ، همع الهوامع ٢٧٢/٥ .
(٢) الأصول في النحو ١٨٥/١ ، وينظر التذييل والتكميل ٢٠٩/١٣ .
(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١ .
(٤) همع الهوامع ٢٧٢/٥ .
(٥) نتائج الفكر في النحو ص ٢٤٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٧١/٢ .
(٦) المقاصد الشافية ١٨٦/٥ وما بعدها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المختلفيه[١] فعليه نبَّه النحاة على أن الفعل إنما يعطف على الفعل كما أن الاسم إنما يعطف على الاسم [٢] .

وأخلص مما سبق أن عطف الاسم على الفعل والعكس جائز عند جمهور النحاة وهو الراجح في رأيي ، وقد جاء السماع مؤيدًا لهذا المذهب بكثرة شواهده من القرآن والشعر والنثر ، واعتمد أصحابه على أصل من أصول النحو وهو التأويل حيث ذهب النحاة إلى سهولة تأويل المخالف بالموافق ، فأوّلوا الاسم بالفعل وأوّلوا الفعل بالاسم كما تقدم في شرح الشواهد .

(١) رصف المباني ص٤٨٥ .

(٢) المقاصد الشافية ١٨٦/٥ .

الخاتمة

وبعدُ؛ فقد انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

١. الأصل في العطف عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، فيُعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال ، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان.

٢. اختلف النحاة في مسألة عطف الاسم على الفعل والعكس على ثلاثة مذاهب؛ فمنهم من أجاز عطف الاسم على الفعل والعكس، وهو مذهب جمهور النحاة، ومنهم من أجاز عطف الفعل على الاسم ولم يجز العكس، ومنهم من لا يجيز عطف الاسم على الفعل ولا العكس .

٣. أجاز جمهور النحاة عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم بشروط منها:أن يصحَّ تأويل أحدهما ليوافق الآخر في المعنى، وأن يكون في الاسم معنى الفعل، وأن يصح وقوع الفعل في موضع الاسم والاسم في موضع الفعل.

٤. من المواضع التي يكون فيها الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللام.

٥. لا يجيز ابن الشجري عطف اسم الفاعل على الماضي لانتفاء المضارعة بينهما، ولايجيز العطف في تلك الحال إلا إذا قُرب الماضي من الحال بـ (قد) .

٦. من المواضع التي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يكون خبرًا لذي خبر، أو حالاً لذي حال، أو صفة لموصوف، أو في موضع المفعول الثاني لـ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

" ظننت " أو الثالث من باب " أعلمت".

٧. الأصل الذي اعتمد عليه النحاة لتبرير الاختلاف بين المتعاطفين هو التأويل، حيث أجازوا العطف إذا اتحد الجنس بالتأويل.

٨. يجيز النحاة عطف الفعل على المصدر المتضمن معنى الفعل بتأويل تقدير (أن) الناصبة المحذوفة في مثل هذا التركيب، وهو حتم واجب – عند البصرين– لأجل المشاكلة بين المتعاطفين، خلافًا لمذهب الكوفيين ، إذ يرون ان العاطف في مثل هذ التراكيب هو الناصب للفعل بنفسه ولا يقدرون (أنْ) قبل الفعل، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة.

٩– إذا عطف الفعل على الوصف الشبيه به لم يجز نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف؛ لأن النصب في تلك الحال غير سائغ ؛ لكون الاسم الشبيه بالفعل في معنى الفعل.

١٠–أجاز أبو القاسم السهيلي(ت: ٥٨١هـ) عطف الفعل على الاسم الذي في معنى الفعل؛ لكون الاسم المعطوف عليه حامل للضمير فصار بمنزلة الفعل مع الاسم.

١١– لا يجيز السهيلي عطف الفعل على الاسم المصدر ؛ وحجته أن المصدر ليس بحامل للضمير ، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار (أن) فيكون من عطف مصدر على مصدر.

١٢– على الرغم من أن السهيلي أجاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فإنه لا يجيز عطف الاسم على الفعل وحجته في ذلك أن عطف الفعل على الاسم المشتق منه فيه رد الفرع إلى الأصل ؛ لأن الاسم المشتق فرع للفعل متضمن لمعناه ؛ لذا جاز عطف الفعل عليه ، أما

عطف هذا الاسم على الفعل فيه ردّ الأصل فرعًا .

١٣- ذهب أبوعثمان المازني (ت: ٢٤٧هـ) والمبرد(ت: ٢٨٥هـ) والزجاج (ت: ٣١١هـ) وأبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ) وأبو علي الفارسي(ت: ٣٧٧هـ) إلى أن الاسم لا يعطف على الفعل ، والفعل لا يعطف على الاسم، وحجتهم في ذلك أن العطف نظير التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف، كذا لأن حرف العطف مشرك في العامل، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس، كما أن من شروط الواو العاطفة أن تشرك في العطف بين المتفقي الحدّ لا المختلفيه.

١٤-انتهى البحث إلى أن عطف الاسم على الفعل والعكس جائز عند جمهور النحاة وهو الراجح في رأي الباحث ، وقد جاء السماع مؤيدًا لهذا المذهب بكثرة شواهده من القرآن والشعر والنثر .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١- الأشموني: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف(٩٢٩هـ):

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٢-الألوسي: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت:١٢٧٠ هـ)

- تفسير جزء عم، عُني بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان (د.ت) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ، والسبع المثاني ، عُني بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان (د.ت) .

٣-ابن الأنباري:عبدالرحمن بن عبيدالله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات بن الأنباري(ت:٥٧٧هـ)

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق : د/ طه عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤- البغدادي: عبد القادر بن عمر(ت:١٠٩٣هـ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤ مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥-ابن الجَزَرِيّ: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشافعي (ت:٨٣٣هـ)

- النشر في القراءات العشر، مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، المكتبة التجارية الكبرى بيروت – لبنان(د.ت) .

٦-ابن جني : أبو الفتح عثمان(ت:٣٩٢هـ)

- الخصائص ، تحقيق: د/ محمد علي النجار، ط٢ المكتبة العلمية (دار الكتب المصرية) ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم نط٢ دار القلم، دمشق١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- اللُّمع في العربية، تحقيق:د/سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر- عمان١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الفتح إسماعيل شلبي ، ط٢ دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري،تحقيق: إبراهيم مصطفى،و عبدالله أمين ،ط١ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٧-أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب،تحقيق:د/رجب عثمان محمد، مراجعة : أ.د/رمضان عبدالتواب،ط١،مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل،تحقيق:أ.د/حسن هنداوي،ط١،دار القلم دمشق١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض ، شارك في التحقيق د/زكريا عبدالمجيد النوتي و د/ أحمد النجولي الجمل، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٨-خالد الأزهري : جمال الدين أبو محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٩٠٥ هـ)

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩-ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه(ت:٣٧٠هـ)

- إعراب القراءات السبع وعللها ،تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١ مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

١٠-الدوري:أبوعمر حفص بن عمر (ت:٢٤٦ه)

- جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم ، تحقيق ودراسة : حكمت بشير ياسين ، ط١ مكتبة الدار بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

١١-الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت:٦٨٨هـ)

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق : د/ يحيى بشير مصري ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، عمادة البحث العلمي جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،المملكة العربية السعودية – ط١ ، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م .

١٢-ابن زاكور:أبو عبدالله محمد بن قاسم بن زاكور الفاسي(ت:١١٢٠هـ)

- عُنْوان النَّفَاسة في شرح الحماسة، تحقيق: د/ محمد جمالي، ط١ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٣-الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت:٣١١هـ)

- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق وشرح د/ عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٤-الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(ت:٥٣٨ه)

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق أ. د / فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٥-أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (ت:٢١٥هـ)

- النوادر في اللغة، تحقيق: د/ محمد عبدالقادر أحمد، ط١ دار الشروق ببيروت، القاهرة١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٦-ابن السراج :أبوبكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت:(٣١٦هـ)

- الأصول في النحو ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٧-السلسيلى : أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت:٧٧٠هـ)

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق : الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م.

١٨-السمين: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي٧٥٦هـ

- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق (د.ت) .

١٩- السَّهَيْلي :أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله(ت:٥٨١هـ)

- نتائج الفِكَر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود_ علي محمد معوّض،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٠-سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر (ت:١٧٩هـ)

- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط٢ مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٢١-السيوطي: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي(ت:٩١١هـ)

- هَمْعُ الهَوامِع في شرح جَمْعِ الجَوامِع ، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٢-الشاطبي:أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى (ت: ٧٩٠هـ):

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق : د/ عياد بن عيد الثُبيتى ، ط١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٣-ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت:٥٤٢ه)

• أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة : د/ محمود الطناحي ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٤–الشلوبين:أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي(ت:٦٥٤هـ)

• شرح المقدمة الجزولية الكبرى، تحقيق:د/تركي العتيبي، ط١ دار الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٢٥–الصبان: أبو العرفان علي بن محمد (ت:١٢٠٦هـ)

• حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد المكتبة التوفيقية (د.ت)

٢٦–الصنهاجي: أبوعبدالله محمد بن محمد بن داود(ت:٧٢٣هـ)

• متن الأجرومية، ط١ دار الصميعي، الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٧–ابن عصفورالإشبيلي: أبوالحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت:٦٦٩هـ):

• شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه :فوّاز الشعّار و د/إميل بديع يعقوب، ط١ دار الكتب العلمي، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٨–ابن عطية:أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي ت: ٤٥٢هـ

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبد السلام الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ.

٢٩–ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، المصري، الهمداني(ت:٧٦٩هـ)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- المساعد على تسهيل الفوائد ، ج٢، تحقيق: محمد كامل بركات دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٠-العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (ت٦١٦هـ)

- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (د.ت)
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : سعد كريم الفقي ، ط١، دار اليقين، المنصور – جمهورية مصر العربية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣١-أبو علي الفارسي: الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحويّ(ت:٣٧٧هـ)

- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق د/ أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق:د/محمود محمد الطناحي، ط١ مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المسائل البصريات،تحقيق:محمد الشاطر أحمد محمد احمد، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢-العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(ت:٨٥٥هـ)

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ شرح الشواهد الكبرى، تحقيق:أ.د/علي محم فاخر، أ.د/أحمد محمد توفيق السوداني،د/عبدالعزيز محمد فاخر، ط١ دار السلام – القاهرة١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٣-ابن فارس:أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥هـ)

• معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.

٣٤-الفرّاء:أبو زكريا يحيى بن زياد(ت:٢٠٧ه)

• معاني القرآن،ط٣، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٥-القزاز القيرواني: أبو عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي(ت:٤١٢ه)

• ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: د/رمضان عبدالتواب، و د/صلاح الدين الهادي، دار العروبة – الكويت، دار الفصحى- القاهرة(د.ت).

٣٦-الكرماني: محمود بن حمزة(ت:٥٠٥ه)

• غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: د/شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة- جدة، مؤسسة علوم القرآن- بيروت(د.ت).

٣٧-الكنفراوي : صدر الدين الكنفراوي الاستنابولي الحنفي(ت: ١٣٤٩ه)

• الموفي في النحو الكوفي، تعليق محمد بهجة البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٢٦ ، العدد الأول ١٣٧٠هـ .

٣٨-المالقي : أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢ه)

• رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : د / أحمد محمد الخراط ، ط٣ ، دار القلم دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٩-ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي(٦٠٠-٦٧٢ه)

• ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة في النحو، تحقيق:د/سليمان بن عبد العزيز بن عبدالله العُيونيّ، مكتبة دار المنهاج، الرياض- المملكة العربية السعودية(د.ت).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح التسهيل ، تحقيق :محمد عبدالقادر عطا ، طارق فتحي السيد،ط١ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق:د/عبدالمنعم أحمد هريدي،ط١، دار المأمون للتراث –مكة المكرمة١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٠-المبرد :أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:٢٨٥هـ)

- المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،ط٢ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤١٥هـ -١٩٩٤م .

٤١-ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي(ت:٣٢٤ه)

- السبعة في القراءات ، تحقيق: د/ شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ١٩٧٢م.

٤٢-المرادي : بدر الدين الحسن بن بن قاسم بن عبدالله بن علي (ت:٧٤٩هـ)

- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق:أ.د/عبدالرحمن علي سليمان،ط١، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٣-المرزوقي: أبوعلي أحمد بن محمد بن الحسن (ت:٤٢١هـ)

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه :فريد الشيخ، صنع فهارسه العامة:إبراهيم شمس الدين ،ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤-مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : د/ محيي الدين رمضان ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ،بيروت – لبنان ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٥-ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)

- لسان العرب ، ط دار المعارف١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٤٦-ابن الناظم:أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٨٦ه)

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤٧- ابن هشام الأنصاري: أبو عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا- بيروت- لبنان (د.ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة (د.ت) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١١، المكتبة التجارية الكبرى- مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب،ط١ – السلسلة التراثية (٢١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٨-ابن يعيش : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت:٦٤٣هـ)

- شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه،د/إميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ثانياً : المراجع:

١- فاضل صالح السامرئي(دكتور)

- معاني النحو(الجزء الثالث) ، ،ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ثالثاً: الدواوين الشعرية:

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة(د.ت).

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٠٨٦١
٢-	Abstract	١٠٨٦٣
٣-	مقدمة	١٠٨٦٥
٤-	مفهوم العطف	١٠٨٦٩
٥-	المبحث الأول : المذهب الأول: جواز عطف الاسم على الفعل والعكس	١٠٨٧٠
٦-	شواهد عطف الاسم على الفعل :	١٠٨٧٥
٧-	عطف الفعل على اسم غير مصدر :	١٠٩٠٠
٨-	المبحث الثاني: المذهب الثاني : جواز عطف الفعل على الاسم دون العكس	١٠٩٠٣
٩-	المبحث الثالث : المذهب الثالث : المنع المطلق لعطف الاسم على الفعل و العكس	١٠٩٠٦
١٠-	الأصل الذي اعتمد عليه أصحاب هذا المنهج :	١٠٩٠٦
١١-	الخاتمة	١٠٩٠٩
١٢-	المصادر والمراجع	١٠٩١٢
١٣-	فهرس الموضوعات	١٠٩٢٣